



ISSN: 2617-958X

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد السادس والسبعون شهر (10) 2024
Issue 76, (10) 2024



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز بجدة
كلية الاقتصاد والإدارة – قسم الاقتصاد

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية - للفترة
(٢٠٠٩-٢٠١٩)

**The impact of economic growth on unemployment in the
Kingdom of Saudi Arabia -Standard study- for the period
(2009-2019)**

إعداد: مشاعل فيصل الشهري

Mashaalshahri78@gmail.com

إشراف

أ. هاله العطاس

1444هـ / 2022 م

فهرس المحتويات

رقم لصفحة	المحتوى
6	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
6	1-1: المقدمة
7	2-1: مشكلة البحث
8	3-1: أهمية البحث
8	4-1: أهداف البحث
8	5-1: مصادر بيانات البحث
8	6-1: فرضيات البحث
9	7-1: حدود البحث
9	8-1: منهجية البحث
9	9-1: مصطلحات البحث
11	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	1-2: المقدمة
11	2-2: مفهوم النمو الاقتصادي
12	3-2: طرق قياس النمو الاقتصادي
12	4-2: أنواع النمو الاقتصادي
12	5-2: الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
13	6-2: مفهوم البطالة
14	7-2: طريقة قياس معدل البطالة
14	8-2: أنواع البطالة
15	9-2: البطالة السائدة في المملكة العربية السعودية
16	10-2: معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية

16	11-2: العوامل التي تؤدي الى محدودية الفرص الوظيفية في المملكة العربية السعودية
17	12-2: الاثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة
18	13-2: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة
20	14-2: دور رؤية ٢٠٣٠ للحد من ظاهرة البطالة
21	15-2: الدراسات السابقة
26	الفصل الثالث: الدراسة القياسية
26	1-3: المقدمة
26	2-3: متغيرات الدراسة
26	3-3: البناء الرياضي للنموذج القياسي
27	4-3: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
27	5-3: البيانات الإحصائية
28	6-3: العرض البياني للمتغيرات
28	7-3: التقدير القياسي لنموذج الدراسة
29	8-3: الاختبارات القياسية لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد
31	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
31	1-4: المقدمة
31	2-4: النتائج التطبيقية
32	3-4: التوصيات
32	4-4: الخاتمة

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	بعض المعايير الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	1
27	البيانات الإحصائية	2
29	نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد	3
30	نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتعدد	4
30	نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين	5

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية	1
28	العرض البياني للمتغيرات	2
29	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	3

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، والتي تهدف الى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث الى جانبين حيث تم تخصيص الجانب الأول للتحليل النظري لكل من النمو الاقتصادي والبطالة، بينما تم تخصيص الجانب الآخر للدراسة التحليلية القياسية للتوصل الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نموذج المربعات الصغرى (OLS). وقد استندت هذه البحث على قانون أوكن الذي ينص بوجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، قانون أوكن.

Abstract:

This study examines the impact of economic growth on unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (2009-2019). Which aims to measure the impact of economic growth on unemployment rates in the Kingdom of Saudi Arabia. To achieve this goal, the research was divided into two parts, the first part was devoted to the theoretical analysis of economic growth. And unemployment, while the second part was devoted to the standard analytical study. Finding the relationship between economic growth and unemployment through a multiple linear regression model Using least squares (OLS) model. This research relied on Okun's law, which states that there is an inverse relationship between unemployment and economic growth. Through this study, it was found that there is an inverse relationship between Economic growth and unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: unemployment, economic growth, Okun's law.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

يتميز الاقتصاد وخاصة على المستوى الكلي بترابط العلاقات الاقتصادية والمتغيرات الكلية ببعضها البعض ومن بين هذه العلاقات التي لها أبعادها المختلفة علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة، حيث يعد موضوع البطالة والنمو الاقتصادي من المواضيع التي حظيت باهتمام الخبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لهما من أثر كبير على تطور ورفاهية المجتمع. لذلك لا تزال من المواضيع التي يتم دراستها وتناولها على النطاق العالمي، حيث إن النمو الاقتصادي هو ركيزة الاقتصاد ويعتبر الأداة المباشرة التي تعبر عن الوضع الاقتصادي للدول. ومن خلاله يمكن حل المشاكل التي تواجه الاقتصاديات ومن أهمها البطالة التي ارتبطت بالفكر الاقتصادي منذ قيام الثورة الصناعية حيث تعتبر من أهم الظواهر والمشكلات الاقتصادية التي تدل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي للدولة والتي قد لا يكون أثرها على الجانب الاقتصادي فقط.

لذلك لم تقتصر ظاهرة البطالة على الدول الصناعية المتقدمة، بل تعدتها إلى الدول النامية والمملكة العربية السعودية ليست استثناء منها، حيث شهدت في العقود الأخيرة الماضية تقدماً وتطوراً في الاقتصاد مما ساهم في توفير فرص عمل في مجالات التعليم والعمل والخدمات المختلفة بسبب العوائد الكبيرة من النفط. ولكن مع التوسع الاقتصادي لم تكن العمالة الوطنية تفي بمتطلبات التنمية من حيث العدد أو المهارات المطلوبة مما فتح المجال أمام العمالة الوافدة في مختلف التخصصات والوظائف وخاصةً في المدن الكبيرة (الحربي، 2016). لذلك شهدت المملكة العربية السعودية نمواً سريعاً وزيادة في أعداد القوى العاملة الوافدة؛ إذ بلغ عدد عددهم بناءً على نتائج المسح الديموغرافي في عام 2010 (8,429,401) نسمة مقارنة بما كانت عليه عام 1974م، حيث بلغ عددهم (791,105) نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2007)، (الحربي، 2016).

وفي بداية الأمر لم تعاني المملكة العربية السعودية من ظاهرة البطالة وذلك قبل منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن بعد منتصف الثمانينيات مع الزيادة السكانية واستمرار تدفق أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة لسد النقص من العمالة الوطنية في سوق العمل، بدأت تظهر مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية. ومع بداية التسعينيات في القرن العشرين برزت مشكلة البطالة بشكل أكبر وبمعدلات لم تشهد لها البلاد من قبل وكانت تستمر عند نفس المستويات لفترة طويلة (الحربي، 2016).

وعندما استشعرت المملكة العربية السعودية بخطر البطالة سعت إلى خفض معدلاتها إلى أقل ما يمكن واحتوائها قبل أن تتضخم ويصعب التعامل معها وذلك عن طريق تكريس المزيد من الجهود لمعرفة أسبابها

ومحدداتها ونتائجها وخلق الحلول التي تساهم في التخفيف من حدتها على المجتمع السعودي حاضراً ومستقبلاً ، وتمثل ذلك في عدد من القرارات والخطط ومنها خطط التنمية التاسعة (2010-2014) وخطط التنمية العاشرة (2015-2019) والتي تقوم بتنفيذها بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية وعلى رأسها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية والتي كانت سابقاً تسمى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حيث تضع الخطط والبرامج والحلول المبتكرة للحد من ظاهرة البطالة في المجتمع السعودي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل (العنزي، 2020)، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2017).

وهذا ما تتضمنه أيضاً رؤية 2030 التي أطلقتها المملكة العربية السعودية عام 2016، والتي من ضمن أهدافها الاستراتيجية السيطرة على نسب البطالة المتنامية في المجتمع السعودي ووضعت الرؤية خطة للتدريب وتأهيل السعوديين للمنافسة في سوق العمل، وربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق وزيادة نسبة توظيف المرأة التي تعبر من أساسيات رؤية المملكة ورفع الصادرات الغير نفطية وفتح باب الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي لخلق الفرص العمل.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر معدل النمو الاقتصادي وأثر مجموعة من المتغيرات الأخرى المتمثلة في عدد السكان ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019) وكيف ساهمت الجهات المختصة في تعامل مع هذه الظاهرة. واستندت هذه الدراسة على قانون أوكن-1962 الذي ينص على وجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث أظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح (ضيف، أحمد وجوادي، علي، 2020).

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي، ومن خلال المنهج الوصفي تم تناول الجوانب النظرية التي تتعلق بالبطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن خلال المنهج القياسي تم قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019)، عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث أن المتغير التابع للدراسة متمثل في البطالة، وتمثل المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان. وتم الوصول الى النتائج عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي EViews، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، وعلاقة

عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة ، وعلاقة طردية بين عدد السكان والبطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019) وذلك يتوافق مع افتراضات الدراسة.

2-1 مشكلة البحث:

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة السائدة بالاقتصاد. ولكن أظهرت نتائج هذه الدراسات أن لمعدلات النمو الاقتصادي أثر كبير على معدلات البطالة، وبعضها أظهرت العكس أي وجود أثر ضعيف لمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، ومن جانب آخر أظهرت بعض الدراسات انتفاء أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة. وبناء على ما سبق تتمثل إشكالية البحث الرئيسة في الأسئلة التالي: -

- ماهي العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة؟
- ما تأثير النمو الاقتصادي على التغيرات التي تحصل في معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019)؟

3-1 أهمية البحث (Importance of research):

كون مشكلة البطالة من المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع السعودي، لذا فإن أهمية البحث تكمن في محاولة تفسير وقياس العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني والاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في السعودية، أي قياس تأثير هذه المتغيرات على معدل البطالة، وتتميز هذه الدراسة بإضافتها لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يتم دراسته سابقاً كمتغير مستقل يؤثر على البطالة ، وتوضيح دور رؤية 2030 وبرامج التوظيف التي ساهمت في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، كما قد تساهم هذه الدراسة في مساعدة صانعي القرار على اتخاذ السياسات والحلول المناسبة للحد من ظاهرة البطالة.

4-1 أهداف البحث (Objectives):

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019).

5-1 مصادر بيانات البحث (Research Data):

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر بيانات ثانوية وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث العلمية والمقالات والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك لتطوير وبناء الجانب النظري، وفيما يخص

مصادر البيانات الرقمية فقد تم الاعتماد على التقارير الإحصائية التي يقدمها البنك الدولي والهيئة العامة للإحصاء للاستفادة منها في الجانب العملي.

6-1 فرضيات البحث (Hypothesis):

تستند هذه الدراسة على النظريات الاقتصادية التي تفترض أن المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي لها تأثير كبير في خفض معدلات البطالة، أي أن زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي يتطلب مزيداً من العمالة مما يساهم في خفض معدلات البطالة. وبناءً على ذلك جاء قانون أوكن الذي ينص على أن هناك علاقة عكسية تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث إن انخفاض البطالة بنسبة 1% يرجع إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 3% والعكس صحيح (Okun, 1962). وبناءً على ما سبق يفترض:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.
- وبناءً على الدراسات السابقة والأبحاث العلمية يفترض:
- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر.

7-1 حدود البحث (Research Limitations):

يمكن إظهار حدود الدراسة كما يلي:

- حدود موضوعية: أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية.
- حدود زمانية: تراوحت سنوات الدراسة للفترة 2009-2019.
- حدود مكانية: المملكة العربية السعودية.

8-1 منهجية البحث (Research Methodology):

تتبع هذه الدراسة منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل القياسي: -
يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات والدراسات السابقة لوصف وتوضيح العلاقة بين ظاهرة البطالة والظواهر الأخرى موضع الدراسة مما يساهم في إثراء الجانب النظري. ويستخدم منهج التحليل القياسي لجمع البيانات الرقمية خلال الفترة (2009-2019) المتعلقة بمتغيرات الدراسة لبناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بالاعتماد على برنامج E-Views لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة المتمثل في قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019).

9-1 مصطلحات البحث (Research Terminologies):

البطالة (Unemployment):

تعددت واختلفت التعاريف التي تطرقت الى البطالة من حيث الصياغة، ولكن اتفقت على الصفة الأساسية المتمثلة في عدم العمل ومنها:

- هي تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق.
- هي حالة توقف اجباري عن العمل لجزء من القوى العاملة رغم قدرتهم ورغبتهم في الانتاج (حسن, 2020).
- ومن أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية هو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) والذي ينص على تعريف العاطل بأنه: كل فرد فوق سن معين قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى (شميسة , 2021).

القوى العاملة (Labor force):

هي جميع الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات ويتمثلون في (القوة العاملة المتاحة بالسوق أو داخل قوة العمل) وهم عبارة عن:

- 1- العاملين: الذين يعملون حالياً أو يبحثون عن عمل.
- 2- العاطلين: الذين يكونوا تحت أي نوع من أنواع البطالة.

خارج قوة العمل:

هي الفئة التي لا تبحث عن العمل وتتمثل في الأطفال أقل من 15 سنة وكبار السن أكبر من 60 سنة والمتقاعدين وهي الفئة المستهلكة على الاغلب كما تعتبر ربات المنزل والطلاب خارج قوة العمل، ولكن يعتبرون قوة عمل احتياطية (حسن , 2020).

النمو الاقتصادي (Economic growth):

هو الزيادة المستمرة في الدخل او الناتج القومي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية. كما يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل (شميسة, 2021).

الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct foreign investment):

إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (حسين، 2014).

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2: مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي والبطالة من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات لكل اقتصاد، فارتفاع النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة أحد القضايا الهامة التي تواجهها الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتقدم؛ كما تقاس قوة كل دولة بنموها الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة في الاقتصاد يشير إلى مدى قدرة الدولة على الاستفادة من مواردها البشرية وقوة العمل (الشال، 2020). لذلك تعتبر البطالة من الظواهر الاقتصادية ذات الأبعاد المختلفة التي تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر أيضاً من معوقات التنمية الاقتصادية التي قد تسبب تراجع في النشاط الاقتصادي للدول، وذلك نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل دون أن يصحب ذلك تطور متوازن في القوى الانتاجية، وبجانب ذلك هي ظاهرة اجتماعية لما لها من انعكاسات سلبية تؤثر على الواقع الاقتصادي للدولة وتركيبة المجتمع. وتعاني الدول النامية من تزايد في معدلات البطالة التي لم تعد تقتصر على غير المتعلمين أو متوسطين التعليم، بل امتدت إلى ذوي الشهادات العليا رغم المؤشرات الاقتصادية الايجابية التي تحققها بعض الدول من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم الاستثمارات وتناقص معدلات التضخم. وبناءً على ذلك تسعى معظم الدول لوضع سياسات وخطط لزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة السائدة تبعاً للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على سوق العمل، ولتزايد احتياجات المستهلكين تزامناً مع ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع المستويات التعليمية وتزايد الوعي الاجتماعي بضرورة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

2-2: مفهوم النمو الاقتصادي:

عرف كلاوس عام 1990 النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي. أما البنك الدولي عام 2010 فقد عرفه على أنه التغيرات السنوية في الناتج المحلي مقاساً بإجمالي القيمة المضافة المحققة من قبل جميع المنتجين المتواجدين بالاقتصاد إضافة إلى الضرائب على المنتجات.

لذلك تعمل معظم الدول كجزء أساسي من سياستها الاقتصادية المحافظة على معدلات النمو إذ ينعكس ذلك النمو على ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، والعمل على تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية والتي تسعى إليها الدول النامية، فإذا كان معدل نمو الناتج القومي أكبر من معدل السكان فيمكن القول أن هناك نمواً اقتصادياً متزايداً وأما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل الناتج القومي فإن ذلك يعني تدهور المستوى المعيشي وهذا هو الحال بالنسبة للدول النامية (حسن, 2020).

2-3: طرق قياس النمو الاقتصادي:

ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم تقديره بعدة طرق أهمها:

- 1- طريقة الدخل: تتم عن طريق جمع العوائد المتحققة في الاقتصاد من الإنتاج أي العوائد المتحققة للأفراد والمنشآت المساهمة في الإنتاج وتمثل في قيمة السلع والخدمات نهائية.
- 2- طريقة الانفاق: تتم عن طريق جمع ما أنفق على شراء السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد، وفي هذه الطريقة يتكون الناتج المحلي الإجمالي من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات – الواردات)، (داغر, 2019).

2-4: أنواع النمو الاقتصادي:

- النمو التلقائي: هو النمو الذي يتحقق بشكل عفوي أي بفعل قوى السوق وبدون تخطيط من الحكومة ويمكن التعبير عنه بأنه النمو التلقائي.

- النمو العابر: هو النمو الذي يحدث بسبب عوامل خارجية طارئة، ولا يتصف بالثبات أو الاستقرار لأنه يزول مع زوال العوامل.

- النمو المخطط: هو الذي ينتج عن قيام الحكومة بتخطيط شامل للاقتصاد ويتميز هذا النوع بالاستمرارية، مثل رؤية 2030 التي تهدف من خلالها المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة التي تكون في صالح مختلف القطاعات ومن ضمن هذه الأهداف ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (داغر, 2019).

2-5: الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

كما أشار موقع رؤية 2030 فإن الاقتصاد السعودي شهد خلال عصره الحديث نمواً ملحوظاً في مختلف القطاعات، مما ينتج عن هذا النمو بناء قاعدة اقتصادية متينة، وأصبح الاقتصاد السعودي ضمن أكبر عشرين

اقتصاد عالمي وعضواً فاعلاً في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وخصوصاً أسواق النفط العالمية، مدعوماً بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت المملكة العربية السعودية إصلاحات هيكلية في الجانب الاقتصادي والمالي، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي والاستدامة. وينعكس ذلك في تحسين بيئة الأعمال في المملكة، نتيجةً للجهود المبذولة والسعي المستمر لتمكين القطاع الخاص في دعم التنوع الاقتصادي وتذليل المعوقات لجعلها بيئة أكثر جاذبية، بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات غير المستغلة سابقاً وكذلك تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب. ومن أجل تطوير وتنوع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط الذي له تأثير كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي أطلقت المملكة العربية السعودية الرؤية السعودية 2030، مرتكزة على أساس العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي تهدف إلى تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام قائم على زيادة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتمكين القطاع الثالث.

ومنذ إطلاق الرؤية تمكنت المملكة العربية السعودية من تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، وشمل هذا التحول العديد من الجهود الرئيسية التي تركزت على بُعد قطاعي يشمل تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية وإطلاق وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، وبعد تمكيني يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استدامة المالية العامة (رؤية 2030).

وفي عام 2019 مع انتشار فيروس كورونا في أكثر من 200 دولة، تراجع الطلب والعرض في اقتصادات العالم أجمع، ومن ضمنها الاقتصاد السعودي الذي واجه تحديان انتشار فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط ولحد من الأثر السلبي لفيروس كورونا على الاقتصاد السعودي، قدمت الحكومة السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 177 مليار ريال بما يعادل 6% تقريباً من الناتج الإجمالي بهدف الإبقاء على حد أدنى من رتم النشاط الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد في التعافي سريعاً وعودة النمو بعد زوال الجائحة. كما قامت الحكومة برفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% وإيقاف بدل غلاء المعيشة ومراجعة الرواتب والمزايا المالية للجهات الحكومية غير الخاضعة لنظام الخدمة المدنية وذلك بهدف الحد من عجز الميزانية (الخبير المالية، 2020). كما قد ساهمت التحولات الهيكلية أيضاً في تعزيز قدرة اقتصاد المملكة العربية السعودية على تجاوز جائحة كوفيد-19 في عام 2020 بنجاح. ومن المتوقع أن تستمر وتيرة هذا التحول الهيكلي نحو نمو اقتصادي مستدام

في السنوات القادمة، لا سيما في ضوء عدد من المبادرات الاستثمارية برعاية صندوق الاستثمارات العامة والشركات الكبرى. ومن المتوقع أيضاً تسريع وتيرة توطين المعرفة والتقنيات المبتكرة (رؤية 2030). ووفقاً للتقديرات التي نشرتها الهيئة العامة للإحصاء أشارت إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي السعودي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 6.8% مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2020. وأشارت الهيئة ان الارتفاع يعود إلى ارتفاع ناتج الأنشطة النفطية بنسبة 10.8%، إضافة إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بمقدار 5% وحققت أنشطة الخدمات الحكومية نموًا قدره 2.4% على أساس سنوي. ووفقاً للنتائج، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً بلغت نسبته 1.6% خلال الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بما كان عليه في الربع الثالث من نفس العام.

6-2: مفهوم البطالة:

إن إيجاد مفهوم واحد لظاهرة البطالة يعد أمر صعب كونها متعددة الأنواع والأشكال، ولكن اتفقت التعاريف المختلفة على خاصية واحدة وهي عدم العمل وتم الإشارة لذلك في الفصل الأول ومن أهم مفاهيم البطالة التي تطرقت إليها الأبحاث العلمية تتمثل في التالي:

- عرف طارق عبد الرؤوف (2015) البطالة ببقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج، رغم قدرة العامل على العمل وتعني أيضاً بندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه، نظراً لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل المتاحة في المجتمع، سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.
- وعرفت دائرة المعارف الأمريكية أن البطالة هي حالة عدم الاستخدام الكلي للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه (شميسة، 2021).

7-2: طريقة قياس معدل البطالة:

أكد علماء الاقتصاد أن وصول البطالة للمعدل الطبيعي يعني قدرة المجتمع على الاستغلال الأمثل والمتكامل للموارد الاقتصادية والبشرية والتوظيف الكامل لها أي سيكون هناك توازن بين جانبي العرض والطلب، لا يعني ذلك أن معدل البطالة سوف يكون صفر، كما يختلف معدل البطالة الطبيعي من فترة إلى أخرى تبعاً للتغيرات الاقتصادية. ويقاس معدل البطالة حسب النسبة مئوية لعدد العاطلين إلى العدد الكلي للقوة العاملة في فترة زمنية محددة، حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لمعرفة أداء الاقتصاد لذلك تسعى السياسات الاقتصادية للدول إلى جعل هذا المعدل منخفض.

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{أجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

2-8: أنواع البطالة:

يتفق الاقتصاديون على أن للبطالة أشكال وأنواع مختلفة ومتعددة من حيث أهميتها وخطورتها التي تتباين من دولة إلى أخرى كما يختلف الاقتصاديون في طريقة عرضها وتوزيعها وأحياناً تسميتها ومن أهم الأنواع ما يلي:

- البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات وتطورات في الاقتصاد مثل التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، أو ظهور موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، وهذا التغير الهيكلي يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة وينتج عن ذلك اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق. كما أن هذا الاختلاف يترتب عليه أيضاً عدم التوافق بين الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة وبين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الإداريين والفنيين في منطقة كالجبل أو ينبع مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق وتوافرها في المدن الكبرى).
- البطالة الدورية: هي التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة لبعض الفترات الانكماشية أو الركود المرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي وينتج عنها انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة، فيؤدي ذلك تسريح جزء من القوة العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل، لكن هذا النوع من البطالة سرعان ما يتلاشى عند حدوث انتعاش في الاقتصاد.
- البطالة المقنعة: هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمال لا يعملون في الواقع أو يقومون بعمل أقل من قدراتهم الإنتاجية وبمعنى آخر هم الفئة التي تبدو من الناحية الظاهرية انها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجر، ولكنها من الناحية الفعلية لا تضيف شيء للإنتاج.
- البطالة المستوردة: تتمثل في حصول أو انفراد العمالة غير المحلية على وظائف معينة مما يقلل من فرص العمل المتوفرة للعمالة المحلية.
- البطالة الاختيارية: هي بطالة مؤقتة تنتج عن ترك الأفراد لوظائفهم الحالية رغبةً منهم للبحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة للطموحات والقدرات. وتتميز هذه البطالة بوجودها في معظم

الدول أياً كان مستواها الاقتصادي، لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، ويظهر هذا النوع من البطالة عند عدم التوافق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وبين المعروضة فيه، ولكن يمكن اعتبار هذا النوع من البطالة ظاهرة صحية ومؤشر لديناميكية الاقتصاد.

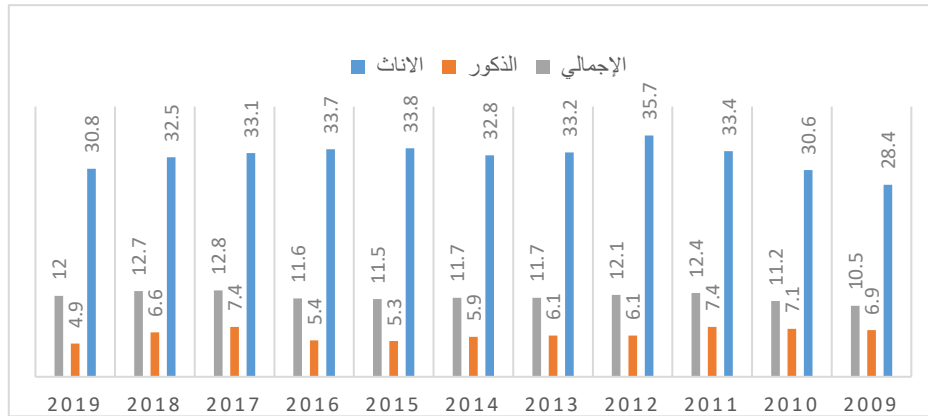
- البطالة الإجبارية: هي الحالة يرغم عليها الأفراد الراغبون في العمل وقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة ويبحثون عنه، ولكن دون جدوى (طارق عبد الرؤوف، 2015).

9-2: البطالة السائدة في المملكة العربية السعودية:

بناءً على دراسة (الخمسي والخليف، 2016) إن نمط البطالة السائدة في المملكة العربية السعودية هو البطالة الهيكلية وذلك لزيادة عرض العمالة عن حجم الطلب عليها عند أجر محدد لا يتطابق مع اعداد الذين يرغبون في العمل وعدد الوظائف المتاحة ، مما جعل أغلب الجامعين الراغبين في العمل الإحجام عنه لعدم تطابقه مع تخصصاتهم ولتدني رواتب الوظائف مقارنةً بتكلفة المعيشة ، بالإضافة إلى وجود بطالة إجبارية التي يتعطل فيها الفرد مجبراً رغم بحثه عن العمل وقد ينشأ هذا النوع من البطالة من خلال انتهاء العقود السنوية أو سعي بعض الشركات لتقليص مصروفاتها نتيجة انخفاض الأرباح أو عدم تحقيقها وهذا ما حدث مؤخراً في بعض الشركات السعودية في ظل جائحة كورونا .

10-2: معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية:

الشكل رقم (1): معدلات البطالة



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج اكسل

وفقاً لتقديرات مسح القوى العاملة بلغ معدل البطالة في الربع الأول من عام 2019 م 12.5%، ومن ناحية أخرى بلغ معدل مشاركة القوى العاملة لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر) للربع الرابع من عام 2019 م 58.8 % محققاً ارتفاعاً بمقدار 2.9 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع لعام 2018 ، ويرجع الانخفاض في معدل البطالة وارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة إلى زيادة أعداد المشتغلين، وارتفاع معدل التوظيف وتحسن سوق العمل السعودي (الهيئة العامة للإحصاء , 2018، 2019).

وكما هو موضح في الشكل أن البطالة بين الإناث تشكل نسبة أكبر من البطالة بين الذكور وذلك لعدة أسباب منها قلة ومحدودية الفرص الوظيفية المتاحة للإناث مقارنة بالذكور، وجود بعض المتطلبات التي قد لا تتطابق مع مخرجاتهم التعليمية، وأيضاً اعتماد القطاع الخاص على العمالة الأجنبية ويعود ذلك لانخفاض مستوى أجورهم وغيرها من الأسباب.

ولذلك فإن من الأهداف التي تسعى المملكة العربية السعودية لتحقيقها من خلال رؤية 2030 تعزيز بيئة تعليمية للمرأة تتوافق مع متطلبات سوق العمل وتوفير الفرص الوظيفية للمرأة بشكل أكبر وإنهاء الأنماط الهيكلية لعمل المرأة وعمل الرجل، ووضع الأنظمة اللازمة لحماية المرأة من أي مشكلة تواجهها بسوق العمل.

11-2: العوامل التي تؤدي إلى محدودية الفرص الوظيفية وارتفاع معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية:

- انخفاض مستويات المهارات مثل (اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي) للباحثين عن العمل، تبعاً لقلّة الاهتمام باللغة الإنجليزية بالنسبة للعمالة الوطنية.
- اقتصار التدريب الفني والمهني للخريجين لدى بعض الشركات والجهات على ذوي المعدلات العالية.
- النمو السكاني المرتفع.
- عدم اهتمام الخريجين بتنمية مهاراتهم بعد الحصول على المؤهل الجامعي، مما يسبب عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
- زيادة العمالة الوافدة وتفضيلها لدى القطاع الخاص وذلك بسبب انخفاض أجورها، ولارتفاع مستوى التأهيل والتدريب لديها، وسهولة ومرونة الحصول عليها حسب حاجة العمل.
- زيادة نسبة الخريجين في التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل.
- انخفاض مستوى التعاون بين القطاع الخاص والجامعات، بشأن متطلبات السوق.

- ضعف الاهتمام بثقافة العمل، والتوجيه العلمي المهني في مراحل مبكرة من التعليم.
- قلة وجود المناهج التطبيقية العملية في التعليم العالي.
- عدم مناسبة بيئة العمل في القطاع الخاص (ساعات وأوقات العمل، الأجور).
- اقتصار الوظائف على الخريجين بحالة منتظم وانخفاض الفرص لخريجين الانتساب والتعليم عن بعد.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع (ثقافة العيب الناتجة عن تمسك البعض بمصطلح عادات وتقاليد) والتي تعيب على الفرد العامل في وظائف معينة.
- تفضيل العامل السعودي للعمل في القطاع الحكومي.
- عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
- ارتفاع معدل تمركز بعض الوظائف في مدن معينة مثل الرياض والخبر.
- ظهور التقنية الحديثة واختصارها للكثير من الأعمال.

2-12: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة:

تتعدد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة أهمها كالاتي (فاطمة، 2016؛ الجمل، 2020):

أولاً: الآثار الاجتماعية:

- ارتفاع معدل الاعالة حيث قد يعيل الفرد المنتج من 5-6 اشخاص، كما تعمل الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى تدفق أعداد هائلة من الراغبين بالعمل لأسواق العمل، فيظهر بشكل واضح ارتفاع معدلات البطالة نتيجة هذا الكم الكبير من السكان، نظراً لأن عدد الأفراد يفوق بشكل كبير عدد الوظائف المطلوبة في سوق العمل.
- ارتفاع معدلات الجريمة والعنف وخاصة السرقة والنصب والاحتيال والتسول والسطو بقصد الحصول على الاموال اللازمة للحد الأدنى من المعيشة في المجتمع.
- زيادة الهجرة الداخلية وتراجع الهجرة الخارجية: وهي هجرة الشباب من الريف إلى المدن بحثاً عن عمل أفضل، نظراً لقلة العمل في الريف أو المناطق الصغيرة وعدم توفر الخدمات.
- الشعور بتدني المكانة الاجتماعية والرغبة في العزلة وتفكك العلاقات الاجتماعية.
- الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والشعور بالملل والعجز والفراغ لعدم الحصول على عمل.

ثانياً: الآثار الاقتصادية:

- أن الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين والتي تفوق عدد الوظائف المتاحة في قطاع الأعمال نتيجة لجلب موظفين من خارج الدولة واستبعاد مواطني الدولة من القيام بالمهام يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي حدوث الركود الاقتصادي.
- هجرة العديد من الكفاءات العلمية الى الخارج بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين مستوى معيشتهم، مما يؤثر على مستوى التقدم الاقتصادي وانخفاض معدلات الابتكار.
- انخفاض القوة الشرائية للأفراد وانتشار الفقر بين فئات المجتمع.
- سوء استغلال الموارد.
- استخدام الآلات الحديثة بدلاً من الأيدي العاملة حيث إن التكنولوجيا الحديثة الموفرة التي أصبحت سائدة في المجتمعات أدت للاستغناء عن بعض العمال، والذي يُؤثر بشكل إيجابي على أصحاب الشركات في إنه يوفر الجهد ويقلل الوقت ويقلل التكلفة، ولكن الأثر السلبي في إن هذا التقدم سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي ففي كل زيادة في معدل البطالة سنوياً ينتج نقص في الناتج الإجمالي المحلي حيث يضعف الإنتاج بسبب هدر الطاقات البشرية.

13-2: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال قانون أوكن "Okun" الذي يعتبر بمثابة الأساس التجريبي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث توصل 'أوكن' نتيجة لدراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960- 1947) ، (بن مريم ، ترقو , 2020).

وتوصل أوكن الى وجود علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث أن انخفاض البطالة بنسبة 1% يرجع إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 3% والعكس صحيح (Okun, 1962). حيث بدأ أوكن عمله في دراسة هذه العلاقة عند ملاحظته ان هناك تزايد في الطلب على العمالة وذلك لزيادة الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي يزيد من معدلات البطالة (العدل, 2021). وفسر أوكن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بصيغتين مختلفة:

(1) نموذج الفروق: في هذا النموذج تم الربط بين التغير في معدل البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي (ΔY) خلال نفس الفترة بحيث تجمع المتغيرين علاقة عكسية يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار التالية:

$$\Delta U = a + b(Y)$$

وتشير (a) إلى التغير (الزيادة) في نسبة البطالة عندما يكون معدل النمو الاقتصادي مساوي للصفر. ويطلق على b معامل "أوكن"، ويتوقع أن يكون مقدار سالب وهو يعبر عن النقص في معدل البطالة U عندما يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y بنقطة مئوية. وباستخدام بيانات ربع سنوية عن نمو الناتج والبطالة في الولايات المتحدة من الربع الثاني لعام 1947 وحتى نهاية الربع الرابع من عام 1960، توصل "أوكن" إلى قيمة المعلمات كالتالي:

$$\Delta U = -0.3 - 0.3Y$$

ويعنى أن نسبة البطالة U تزيد بمقدار 0.3 نقطة مئوية من بداية الفترة إلى نهايتها إذا ظل مستوى الناتج ثابت ($Y=0$) خلال الفترة موضع الدراسة، ويعني أيضاً أن نسبة البطالة تنخفض بمقدار 0.3 نقطة مئوية إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي نقطة مئوية واحدة. كما أشار أوكن إلى وجود علاقة عكسية ذات اتجاهين، بحيث تتدفق السببية من البطالة إلى النمو الاقتصادي والعكس وهذا يعني أن الارتفاع في معدل البطالة بنسبة 1% يسبب انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 3.3% (Okun, 1962).

(2) نموذج الفجوة (gap version): وفي هذه الصيغة يربط أوكن البطالة بالفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل، بافتراض أن الناتج المحتمل هو الذي يحققه المجتمع في ظل التوظيف الكامل. وأشار أوكن أن التوظيف الكامل هي الحالة التي لا يزيد فيها معدل البطالة عن 4% وهو ما أطلق عليه المعدل الطبيعي للبطالة. وعبر أوكن عن صيغة الفجوة كالتالي:

$$U = c + d (Y_p - Y)$$

حيث تشير c إلى المعدل الطبيعي للبطالة وقد افترض أوكن أنه يساوي 4%، ويأخذ المعامل d في هذه الحالة إشارة موجبة ليعبر عن العلاقة الطردية بين معدل البطالة والفجوة بين الناتج الممكن (المحتمل) والناتج الفعلي. ولكن من خلال هذه الطريقة لا يمكن الوصول إلى معدل البطالة الطبيعي وبالتالي الناتج المحتمل عن طريق الإحصائيات الاقتصادية الكلية وإنما تخضع للحكم الشخصي للباحث.

أيضا أشار أوكن أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) ومعدل البطالة في الفترات السابقة تؤثر على التغير في معدلات البطالة الحالية، وبالتالي طور بعض الاقتصاديين صيغة حركية لمعادلة الفروق حيث أضافوا للطرف الأيمن القيم السابقة لكل من معدل نمو الناتج ونسبة البطالة كمتغيرات مفسرة لنسبة البطالة في الفترة الحالية وذلك على النحو التالي (العدل، 2021):

$$\Delta U_t = a + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + b_3 Y_{t-2} + b_4 \Delta U_{t-1} + b_5 \Delta U_{t-2}$$

وحاولت العديد من الدراسات التطبيقية اختبار صلاحية قانون "أوكن" سواء كان ذلك على مستوى القطر الواحد أو على مستوى دولي، وقد توصل معظمها لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ولكن ليست بالقوة التي وصفها "أوكن" في دراسته الأولى في الستينات من القرن الماضي. قام (Knotek, 2007) بتحديث بيانات دراسة أوكن على المجتمع الأمريكي وذلك بمد فترة الدراسة إلى 2006، وباستخدام الصيغة الحركية لمعادلة الفروق توصل إلى أن الزيادة في معدل نمو الناتج بمقدار نقطة مئوية واحدة تقلل معدل البطالة بمقدار (0.07 نقطة مئوية) وهو أقل بكثير مما توصل إليه "أوكن" في دراسته (0.3 نقطة مئوية). وهو ما أثبتته دراسات عديدة أخرى من تلك الدراسات ما توصل إليه (Soylu & others, 2018) أن قيمة معامل "أوكن" لا تتعدى 0.08 والذي طبق دراسته على دول أوروبا الشرقية في الفترة (1992-2014). وكذلك ما توصل إليه كل من (Khrais & Al-Wadi, 2016) أن أثر النمو على البطالة كان محدوداً جداً في جميع الدول التي شملتها عينة الدراسة وهي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كذلك أثبت (عقون، 2009) أن معامل "أوكن" تبلغ قيمته نحو 0.027 في حالة الجزائر، وقد استخدمت الدراسة بيانات الفترة الزمنية 1985-2007، أما (Folawewo & Adebajo, 2017) فقد استنتجوا في دراستهم عن التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير عكسي ولكنه غير هام على معدل البطالة (العدل، 2021).

2-14: دور رؤية 2030 للحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية:

جاء ذلك في إطار استشعار المملكة العربية السعودية بخطر مشكلة البطالة في المجتمع السعودي وتأثيراتها السلبية عليه من عدة جوانب، وبناء عليه فقد قامت المملكة العربية السعودية بعدة خطوات من أجل السيطرة على مشكلة البطالة ووضع الحلول لها وفقاً لرؤية "2030" التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والتي أشارت إلى أن الاقتصاد السعودي سوف يمنح الفرص للجميع وتأتي الاستراتيجية المتكاملة من خلال

تأهيل المواطنين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وخلق فرص عمل عبر استثمارات جديدة، وذلك بالبحث عن سبل متعددة في فتح آفاق العمل أمام العاطلين والباحثين عن مناصب عمل تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية، وتحقيق تنمية اقتصادية بخلق عدد كبير من فرص العمل للشباب السعودي وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية المستدامة وتشجيعها لتوسيع فرصها الوظيفية، وقد وضعت رؤية 2030 خطة للتقليص من نسبة البطالة، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص من 40% إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في توفير فرص كبيرة للعمل ورفع نسب التوظيف التي ستؤدي إلى خفض نسب البطالة (رؤية 2030). ولمعالجة هذه الظاهرة التي تعاني منها المجتمعات بكافة أوجهها المقنعة والموسمية وغيرها، وضعت المملكة العربية السعودية هذه الاستراتيجية المتكاملة التي تتابع مسير المواطن السعودي انطلاقاً من تعليمه الجامعي إلى تأهيله بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل من مهارات علمية وعملية للالتحاق بالسلم الوظيفي، وقد عملت المملكة العربية السعودية بإجراء استثمارات منافسة وتخصيص النسبة الأكبر من الوظائف لصالح المواطنين المؤهلين ذوي الكفاءة، كما سعت المملكة على إدخال المرأة في سوق العمل والتي استحوذت على أكثر من ثلث الوظائف الحكومية ومن هنا تم انخفاض نسبة البطالة للإناث لتصل إلى 28.2% في عام 2020 من أصل 31.7% في عام 2019 (الحسيني، 2022)، (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

وقد وضعت الرؤية التدريب المستمر كأحد أولوياتها في الحد من البطالة وذلك من أجل رفع مستوى مهارة المواطن السعودي وتنمية قدراته، كما قامت باستحداث البرامج لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة لخفض معدلاتها من 11.6% إلى 7%، وذلك من خلال التطرق إلى برامج التدريب على رأس العمل مثل برنامج (تمهير) الذي يهدف إلى تطوير مهارات خريجي الجامعات والمعاهد والكليات السعودية بهدف تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص أو القطاع الغير ربحي لاكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم للمشاركة في سوق العمل سواء كانوا حديثي التخرج أو سبق لهم العمل، وتختلف مدة التدريب حسب التخصص من فرد إلى آخر وتتراوح المدة التدريبية بين 3 أشهر إلى 6 أشهر على حسب نوع الوظيفة التي يتم التدريب عليها (حسن، 2020).

وتم التطرق أيضاً إلى (بوابة طاقات) وهو عبارة عن منصة افتراضية لسوق العمل في المملكة العربية السعودية والذي يعد مدخل لجميع خدمات سوق العمل، ويشمل القطاعين العام والخاص وتعرض البوابة مختلف الوظائف الشاغرة من أصحاب العمل، وتهدف منصة طاقات إلى الربط بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل من خلال تبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة، ولمساعدة

الباحثين عن العمل في إيجاد الوظيفة المناسبة. بالإضافة إلى برنامج (دروب) وهو أحد مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية 'هدف' الذي يسعى إلى تمكين القوى العاملة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم وإكسابهم المهارات الوظيفية التي تدعم الأفراد لحصولهم على الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها وفق متطلبات سوق العمل السعودي، وتحتوي منصة دروب على العديد من البرامج التدريبية الإلكترونية حول مواضيع مختلفة لتلبية احتياجات التوظيف، ويمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، كما أن هذه البرامج التدريبية مقدمة بالتعاون بين تنمية الموارد البشرية وغيرها من المنظمات ذات المجالات المتخصصة التي تسعى إلى تحسين المعرفة للمتدربين في هذه التخصصات واكتساب المزيد من الخبرات والمهارات. بالإضافة إلى برنامج (نطاقات) الذي يعتبر معيار جديد لتحفيز المنشآت على توظيف الوظائف (رؤية 2030).

15-2: الدراسات السابقة:

• دراسة (بن مريم، ترقو، 2020)

ناقشت أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر وفق نموذجي "Okun" و "Gordon"، وما مدى الترابط الفعلي الحقيقي بين نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، أي هل توجد بالفعل علاقة بين النمو والبطالة حسب مفهوم قانون "Okun" بالنسبة للوضع الجزائري. وبناءً على ذلك تكمن أهداف الدراسة في قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال (2017-1970) وإبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي وإسقاط ذلك على واقع الجزائر ومعرفة اتجاه السببية بين ظاهرتي البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- وجود أثر سالب ومعنوي احصائياً لمعدل نمو الـ GDP (النمو الاقتصادي) للسنة الماضية على معدل البطالة في الأجل القصير.

- وجود أثر سالب وقوي معنوياً لمعدل نمو الـ GDP (النمو الاقتصادي) على البطالة في الأجل الطويل.

• دراسة (عباس فؤاد عباس، 2020)

بعنوان أثر النمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1980-2018 وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في المدى القصير وطويل الأجل وتفسير العلاقة بينهم، حيث اعتبرت هذه الدراسة أن ظاهرة البطالة من المشكلات المركبة أي أنها اقتصادية وسياسية واجتماعية لها أثر قوي على الفرد والمجتمع مما استدعى إلى دراسة آثارها وذلك للإجابة على عدة تساؤلات التي طرحتها الدراسة ومنها:

- هل توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في السعودية؟
- هل لمعدلات التضخم أثر على البطالة في السعودية؟

وبناء على استخدام الدراسة لمجموعة من الأساليب الإحصائية ومنها اختبار السببية لجرانجر لقياس هذه التساؤلات توصلت الدراسة إلى التالي: وجود علاقة معنوية قوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% أي أن العلاقة عكسية بينهم، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم.

• دراسة (العدل , 2021)

بعنوان أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2019) و تهدف هذه دراسة الى تحديد أثر النمو الاقتصادي على البطالة و العلاقة بينهم ، وذلك مقارنةً ببعض دول الشرق الأوسط، ومن ثم التركيز على نمط النمو الاقتصادي المتمثل في عوامل التقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي، وتوجيه سياسات الاستثمار والتدريب لتعديل نمط النمو ليكون داعماً لتقليل معدلات البطالة ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج (E-views)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض تأثير معدل النمو الاقتصادي على البطالة في مصر ، حيث ان زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي لانخفاض البطالة بمقدار 0.156% . وبالنسبة لعوامل التغيير الهيكلي قد تبين أن زيادة التركيز على القطاعات الأكثر استيعاباً للقوة العاملة مثل الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء لها أثر إيجابي ملموس على البطالة.

• دراسة (النويران، بني خالد, 2017)

حيث ناقشت أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الأردن للفترة (1990-2015)، وهل يوجد هناك ترابط فعلي بين نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة في الاقتصاد الأردني، وذلك بقياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة ومعرفة اتجاه العلاقة بينهم بناءً على قانون (اوكن) والذي ينسب للعالم الأمريكي Arthur Okun الذي أجرى دراسة قياسية على الاقتصاد الأمريكي للفترة 1947-1960 لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وتوصل الى وجود علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة. فتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد بنسبة 1% تحتاج لتحقيق 3% من النمو الاقتصادي والعكس صحيح. كما أشارت الدراسة الى أن واقع أهمية موضوع البطالة ينبع من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي على مشكلة البطالة. وايضاً اشارت الدراسة الى ان طبيعة النمو المتحقق تترك آثار مختلفة على البطالة، ففي حالات معينة

حققت بعض الاقتصاديات معدلات نمو مرتفعة الا ان هذا الامر لم ينعكس على معدلات البطالة والتي لم تنخفض، وذلك لان النمو الاقتصادي يحدث في اتجاهين هما: -
- النمو المرتبط بزيادة إنتاجية العمل دون ان يؤدي ذلك لخلق فرص عمل إضافية وذلك لان هذا النمو ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين اصلاً، وهذا الامر الذي لا يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة أي زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة لتوظيف أيدي عاملة جديدة.
- النمو المرتبط بخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد وهذا النوع يؤدي بلا شك في تخفيض نسبة البطالة.
وتوصلت الدراسة بناءً على النتائج الإحصائية الى انتفاء أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأردن وكان تبرير هذه النتيجة ان جزء من البطالة في الأردن لا يرتبط بقدرة الاقتصاد على استحداث فرص العمل، وهو وما يمكن ان يعبر عنه بالبطالة الهيكلية المتعلقة بعدم توافق مؤهلات العمالة المحلية لسد متطلبات سوق العمل، بالإضافة لوجود عمالة وافدة تشكل نسبة من اعداد القوى العاملة في الأردن.

• دراسة (حمداني نعيمة، مبانى عبد المالك, 2019)

بعنوان أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017) - دراسة قياسية تحليلية - وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الجزائري ونظراً لدور النمو الاقتصادي الفعال في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لذلك تهدف هذه الدراسة الى تحديد نموذج قياسي يوضح أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2017) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، لمعرفة مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الاقتصاد الجزائري. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير والطويل، وعلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات مثل: -تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية باعتباره أكثر استقطاباً للأيدي العاملة.

• دراسة (داغر, 2019)

ناقشت الدراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في عينة مختارة من الدول للمدة (2014-2016) ، وذلك عن طريقة قياس هذا الأثر باستخدام المنهج القياسي وتفسير العلاقة بين البطالة وكلاً من النمو الاقتصادي والتضخم والتعدد السكاني. كما هدفت إلى معرفة مؤشرات النمو الاقتصادي التي تؤثر على معدل البطالة،

ودعم المخططين او واضعي السياسة الاقتصادية في التوصل الى الحلول التي تساهم في معالجة ظاهرة البطالة، وتوصلت الدراسة من خلال هذا التحليل القياسي الذي أجرته بأن متغير النمو الاقتصادي كان له تأثير كبير في خفض البطالة، اما المتغيرين الاخرين عدد السكان والتضخم ليس لهم تأثير في معدل البطالة خلال فترة البحث. وأوصت الدراسة أن خفض البطالة يتم عبر سياسات اقتصادية طويلة الاجل تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي ليكون مستدام.

• دراسة (بن خليف، بن يحي، 2017)

تطرقت هذه الدراسة إلى أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر وهي دراسة قياسية للفترة 1980-2014. وذلك لإظهار التداخل والتأثير المتبادل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الجزائر، وأوضحت الدراسة أن الجزائر وغيرها من الدول تعاني من البطالة، ولكن مع حلول عام 1986، شهدت الدول نسب بطالة متزايدة حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل وذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة، وبالتالي انخفاض الاستثمارات التي كانت تقل البطالة. وهدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والبطالة، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه على الجزائر، وأخيراً إبراز دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة. تم الوصول من خلال دراسة الوصفية التي تم إجراؤها عن طريقة المركبات الأساسية ACP إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر وأنه رغم إمكانيات الجزائر الرأسمالية الكبيرة إلا انها لا زالت تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة.

• دراسة (الشال، 2020)

بعنوان تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر وعبرت الدراسة عن أن النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الجوانب الاجتماعية للدول، ولاتزال منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر تواجه عدة تحديات تنموية ومنها البطالة التي تعد أحد المشكلات المزمنة. كما هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في مصر وتحليل الاتجاهات الحديثة في النمو الاقتصادي والبطالة في الدراسات التطبيقية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة، وأيضاً التعرف على أهم المبادرات والجهود المبذولة في الاهتمام بتخفيض البطالة. وأشارت الدراسة الى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة فرص العمل وبالتالي انخفاض البطالة، وأن معرفة العلاقة بينهم أمر ضروري

للحصول على ارتفاع مستدام في مستويات المعيشة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة، والنمو الاقتصادي هو الذي يسبب البطالة والبطالة تؤثر بالنمو الاقتصادي (ويعني ذلك وجود علاقة سببية ثنائية في الاتجاهين من النمو الاقتصادي إلى معدل البطالة ومن معدل البطالة إلى النمو الاقتصادي).

• دراسة (أبو مدله، 2018)

بعنوان أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين وتكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع هام في الاقتصاد الفلسطيني لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017 وللوصول إلى هذا الهدف تم استخدام نموذج اتجاه الانحدار (VAR Model) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان أهمها أن هناك ثلاث متجهات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة التي تتمثل في النمو الاقتصادي والبطالة والصادرات. حيث أن للنمو الاقتصادي والصادرات أثر على البطالة في فلسطين. لذلك أوصت الدراسة العمل على تشجيع القطاع الخاص وتنميته لخلق فرص عمل جديدة وزيادة النمو الاقتصادي. وأكدت الدراسة على أهمية التدريب المهني للقوى العاملة باعتبارها الأداة الرئيسية لهيكل العمل.

• دراسة (صماري عبد السلام، طه بن حبيب، 2022)

بعنوان أثر الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1991-2020)، واعتبرت الدراسة الكثافة السكانية الكبيرة عامل مؤثر إن لم تُواكبه برامج وإجراءات حكومية تعمل على امتصاص هذه الزيادة في سوق العمل فإن ذلك سيؤثر على معدلات البطالة بالسلب إن لم يكن هناك استغلال واستثمار في العامل البشري مما قد يسبب انخفاض بمعدل النمو وبالتالي التأثير على البطالة. لذا دراسة أثر الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2020) كان هدف هذه الدراسة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير لكل من الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر على المدى القصير وال المدى الطويل، وبالتالي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية (النمو السكاني، النمو الاقتصادي)، كما جاءت النتائج معنوية لجميع المتغيرات ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بزيادة الاستثمار الخاص الداخلي (المحلي) والاستثمار الأجنبي اللذان يؤديان إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تخفض معدلات البطالة،

وهذا من خلال العلاقة العكسية الموجودة بينهما وهو ما أثبتته الدراسة من خلال التأثير السلبي لحجم الناتج المحلي الإجمالي على حجم البطالة في الجزائر.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية

1-3: مقدمة:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف سيتم بناء نموذج انحدار خطي متعدد، وتم الحصول على سلسلة بيانات زمنية للفترة (2009-2019) من مصادر رسمية متمثلة بالهيئة العامة للإحصاء والبنك الدولي، وتم الاعتماد على برنامج EViews لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتمت جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5%.

2-3: متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

معدل البطالة (Unemployment Rate): ليعبر عن معدل السعوديين داخل قوة العمل غير العاملين.

المتغيرات المستقلة:

استناداً على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية تم اختيار المتغيرات التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) Gross Domestic Product ليعبر عن النمو الاقتصادي، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدلاً من الاسمي للابتعاد عن أثر التضخم.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment).

3- عدد السكان والذي يمثل من هم داخل قوة العمل (population).

3-3: البناء الرياضي للنموذج القياسي:

يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل التالي:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \mu$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع الذي يمثل معدل البطالة.

α : هي القاطع أو الحد الثابت للنموذج ويساوي Y عندما X تساوي صفر.

β_1 : معامل الميل أو الانحدار للمتغير المستقل X_1 ، ويمثل مقدار التغير أو التأثير في Y نتيجةً للتغير في X_1 .

X_1 : المتغير المستقل الأول ويمثل الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن النمو الاقتصادي.

β_2 : معامل الميل أو الانحدار للمتغير المستقل X_2 ، ويمثل مقدار التغير أو التأثير في Y نتيجةً للتغير في X_2 .

X_2 : المتغير المستقل الثاني ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

β_3 : معامل الميل أو الانحدار للمتغير المستقل X_3 ، ويمثل مقدار التغير أو التأثير في Y نتيجةً للتغير في X_3 .

X_3 : المتغير المستقل الثالث ويمثل عدد السكان.

μ : حد الخطأ أو الخطأ العشوائي.

4-3: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الباحثة مجموعة من المعايير الإحصائية لوصف متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الوسط الحسابي، الوسيط، أقل قيمة، أكبر قيمة لكل متغير ، تتلخص بالجدول التالي:

جدول رقم (1): بعض المعايير الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

عدد السكان	الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	
21517557	2.186893	2374745	11.83636	Mean
21835325	1.187267	2444841	11.7	Median
24577777	8.496352	2641937	12.8	Maximum
17741430	0.206052	1885745	10.5	Minimum

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

5-3: البيانات الإحصائية:

يوضح الجدول أدناه البيانات التي تم جمعها من المواقع الرسمية والتي تم الإشارة إليها سابقاً.

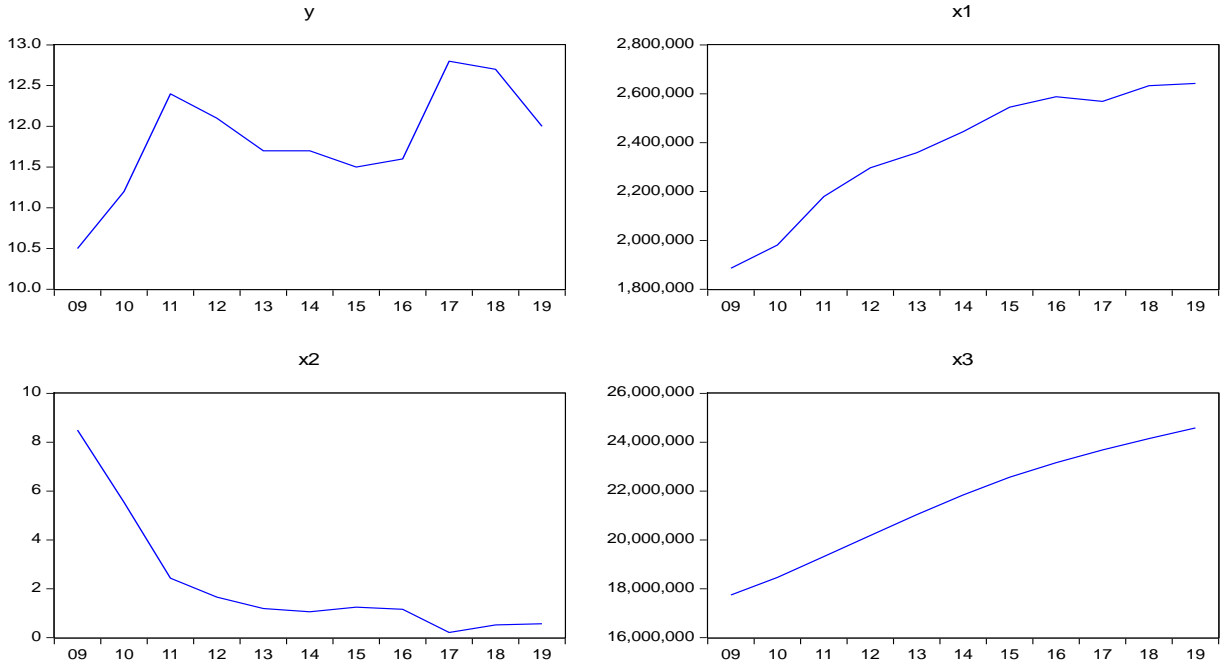
الجدول رقم (2): البيانات الإحصائية

السنوات	معدل البطالة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد السكان
2009	10.5	1885745	8.496351702	17741430
2010	11.2	1980777	5.534324281	18462082
2011	12.4	2178792	2.429579313	19316606
2012	12.1	2296697	1.655270346	20180982
2013	11.7	2358690	1.187266783	21031110
2014	11.7	2444841	1.059269252	21835325
2015	11.5	2545236	1.244292098	22569169
2016	11.6	2587758	1.155546753	23154558
2017	12.8	2568569	0.206051738	23678403
2018	12.7	2633148	0.520110012	24145688
2019	12.0	2641937	0.567755267	24577777

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

6-3: العرض البياني للمتغيرات:

الشكل رقم (2): العرض البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

7-3: التقدير القياسي لنموذج الدراسة:

تم الاعتماد على معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) لتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وذلك لقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019)، ويوضح الجدول رقم (3) النتائج. الجدول رقم (3): نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 10/31/22 Time: 08:13
Sample: 2009 2019
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-7.54E-06	3.84E-06	-1.961563	0.0906
X2	-0.476702	0.150556	-3.166269	0.0158
X3	5.68E-07	3.27E-07	1.736398	0.1261
C	18.57767	3.508904	5.294437	0.0011
R-squared	0.753195	Mean dependent var		11.83636
Adjusted R-squared	0.647421	S.D. dependent var		0.669735
S.E. of regression	0.397678	Akaike info criterion		1.268939
Sum squared resid	1.107034	Schwarz criterion		1.413628
Log likelihood	-2.979163	Hannan-Quinn criter.		1.177732
F-statistic	7.120814	Durbin-Watson stat		1.938857
Prob(F-statistic)	0.015625			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.
ومن خلال النتائج يمكن تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

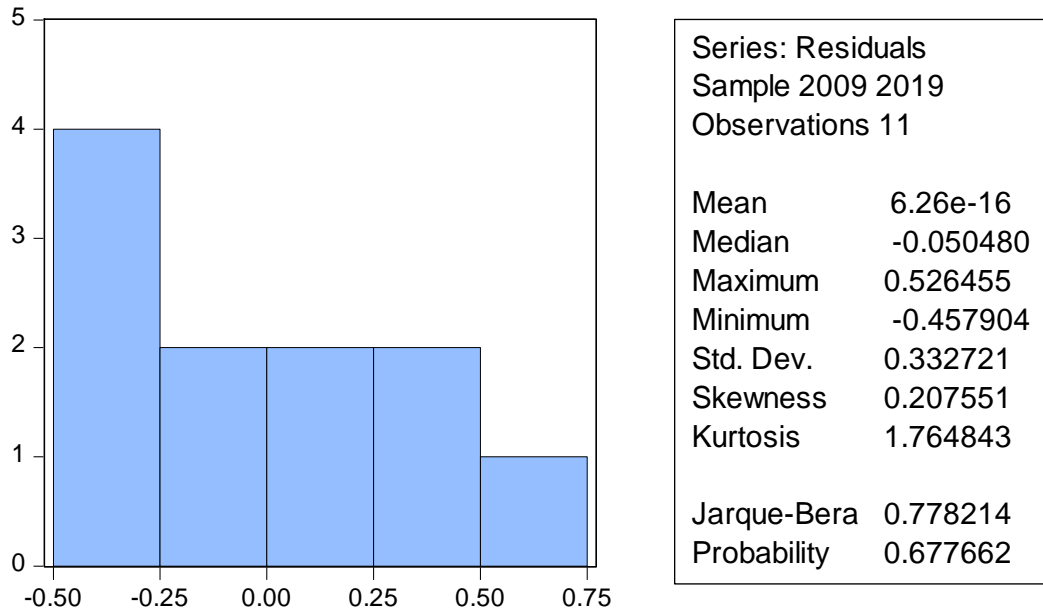
$$Y = 18.577 - 7.542X_1 - 0.476X_2 + 5.68X_3$$

8-3: الاختبارات القياسية لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد:

هناك عدة اختبارات تقيس خلو النموذج من المشاكل القياسية ومنها:

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test):

الشكل رقم (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

ثانياً- اختبار الارتباط الذاتي المتعدد (Autocorrelation) المتسلسل LM:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتعدد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.718608	Prob. F(2,5)	0.5317
Obs*R-squared	2.455934	Prob. Chi-Square(2)	0.2929

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

ثالثاً. اختبار ثبات التجانس للتباين (Homoscedasticity):

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.821587	Prob. F(3,7)	0.5221
Obs*R-squared	2.864559	Prob. Chi-Square(3)	0.4130
Scaled explained SS	0.443620	Prob. Chi-Square(3)	0.9311

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج EViews9.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1-4: المقدمة:

بعد الانتهاء من الجزء العملي وتحليل المتغيرات والتأكد من صحة الفرضيات المراد دراستها، في هذا الفصل سيتم توضيح النتائج التطبيقية والتوصيات التي قد تساهم في الحد من ظاهرة البطالة في المملكة العربية السعودية.

2-4: النتائج التطبيقية:

- يوجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة العربية السعودية، ويتوافق ذلك مع الافتراض الأول للدراسة، ولكنها ليست ذو دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعامل 7.542 وهذا يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.01 يؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار 7.542.
- يوجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في المملكة العربية السعودية، ويتوافق ذلك مع الافتراض الثاني للدراسة، وهي ذو دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 5% حيث بلغت قيمة المعامل 0.476 وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.01 يؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار 0.476.
- يوجد علاقة طردية بين عدد السكان والبطالة في المملكة العربية السعودية، ويتوافق ذلك مع الافتراض الثالث للدراسة، ولكنها ليست ذو دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعامل 5.68 وهذا يعني أن زيادة عدد السكان بمقدار 0.01 يؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار 5.58.

- بناء على اختبار F- test الذي يقيس معنوية النموذج ككل، نستنتج أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- بناءً على معامل التحديد R^2 فإن المتغيرات المستقلة المتمثلة في النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان فسرت 75.3195% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019) والباقي قد يعود لمتغيرات لا تتناولها الدراسة.
- بناء على اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن إحصائية (Jarque- Bera) غير معنوية عند مستوى إحصائية أكبر من 5% مما يعني ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالتالي فإن النموذج مقبول احصائياً وقياسياً.
- بناء على اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) المتسلسل LM، وبالاعتماد على الرتبة الثانية من الإبطاء (two lag specification)، ويظهر أن المعنوية الإحصائية أكبر من 5% مما يعني أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.
- بناءً على اختبار ثبات التجانس للتباين (Homoscedasticity)، يظهر أن المعنوية الإحصائية أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي ذات تباين متجانس أي أن نموذج الأخطاء يمتلك خاصية ثبات تباين التجانس.

3-4: التوصيات:

- وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:
- التأكيد على التدريب المهني للقوى العاملة كأداة رئيسية لهيكل العمل وتوزيعها بشكل عادل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
 - العمل على تطوير وتحسين كل القطاعات والأنشطة، وانشاء قاعدة إنتاجية متنوعة وعدم الاعتماد على قطاع معين، مما يساهم في خلق فرص وظيفية في مختلف القطاعات وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.
 - التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية والمحلية نحو المؤسسات التي تحقق نمو اقتصادي، والتي تعتمد على استخدام عنصر العمل مما يساهم بتقليل معدلات البطالة.
 - مراعاة أن تكون مخرجات التعليم متناسقة مع متطلبات سوق العمل.
 - دعم المشاريع الصغيرة والناشئة، مما يؤدي الى زيادة قدرة سوق العمل على استيعاب الاعداد المتزايدة للخريجين من مختلف التخصصات.

- توجيه الطلاب نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساهم في خفض معدلات البطالة الناتجة عن دراسة الطلاب لتخصصات لا يتطلبها سوق العمل.
- توجيه المؤسسات على خفض معايير التوظيف عند توفيرها لفرص وظيفية وذلك مراعاةً للمتخرجين حديثاً التي قد تواجههم مشاكل مع هذه المتطلبات التي تكون تحت مسمى الشروط اللازمة، مثل سنوات الخبرة.
- توجيه الخريجين بأهمية تعلم المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، مثل اتقان اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسب الآلي.

4-4: الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كلاً من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2019)، وقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي صحة الفرضيات التي تم وضعها، كما اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من كون النمو الاقتصادي مؤشراً مهماً للوضع الاقتصادي للدولة، ويؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها البطالة التي كانت موضع الدراسة، والتي هي ظاهرة متعددة الأبعاد فهي ظاهرة اقتصادية تبيّن وجود خلل في النشاط الاقتصادي وفي الوقت نفسه تعتبر ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. ولعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة تزيد من تعقيدها، وهو الأمر الذي أكسبها الكثير من اهتمام وجهود الاقتصاديين والباحثين. والبطالة في الوقت الحاضر هي من المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم دول العالم والتي من ضمنها المملكة العربية السعودية التي هدفت إلى خفض معدلاتها وذلك عن طريق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها رؤية 2030 للسيطرة على البطالة، والتي تنتج عن زيادة نسبة الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يحصلون عليه.

المراجع:

- Okun, Arther. 1962. Potential GNP: Its Measurement and Significance. Proceedings of the Business and Economic Statistics 98–103.
- أبو مدالله، سمير مصطفى. 2018. أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 495–530 .
- أحمد ضيف و علي ،جوادي. 2021. علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر اختبار علاقة أوكن للفترة (1990-2018) . مجلة الاستراتيجية والتنمية 65–345 .
- الأمد، مانه. 2022. دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة -اختبار قانون اوكن-دراسة قياسية لاقتصاديات عينة من دول شمال افريقيا والشرق الأوسط الفترة (1990-2019).
- الجمل، هشام مصطفى محمد سالم. 2020. الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا 10–171 .
- الحربي، نوال حجي حمود. 2016. عوامل البطالة في مدينة الرياض الخصائص و الآثار. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.
- الحسيني، رقية محمد. 2022. رؤية 2030 تصوب على البطالة عبر استراتيجية متكاملة.
- الخبير المالية. 2020. جائحة فيروس كورونا والاقتصاد السعودي. المملكة العربية السعودية.
- الخمشي، ساره صالح والخليف، شروق عبد العزيز. 2016. واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها. مركز بحوث كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الاميرة نوره بنت عبد الرحمن.
- السعدية، دحماني. 2017. العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015). العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الشال، مها محمد. 2020. تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 511–74 .
- العدل، ضياء فتحي. 2021. أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2018). مجلة البحوث المالية والتجارية.
- العنزي، معيوف عشوي. 2020. دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية.

- السعودية في ضوء رؤية 2030. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم.
- المسعودي، توفيق عباس. 2010. دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء العراق دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية.
- النويران، د. ثامر علي، و بني خالد، د.حمود حميدي. 2017. أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الاردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2015).مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- الهيئة العامة للإحصاء. 2007. المملكة العربية السعودية وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات -بحوث القوى العاملة.
- الهيئة العامة للإحصاء. 2020. احصاءات سوق العمل.
- بن خليف، طارق، وبن يحيى، محمد. 2017. أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2014). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.
- بن مريم، د. محمد، و ترقو، د. محمد. 2020. أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر وفق نموذجي 'Okun' و 'Gordon' باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية.
- حسن، عباس فؤاد عباس. 2020. أثر النمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980- 2018). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.
- حسين، معاوية أحمد. 2014. الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة.
- خشيب، جلال. 2014. النمو الاقتصادي.
- داغر، أسماء عبدالرضا. 2019. أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في عينة مختارة من الدول للمدة (2014-2016).مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية.
- رؤية 2030: (<https://www.vision2030.gov.sa/ar/>)
- شميصة، العدوالي. 2021. أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2019) . العربي بن ميهدي -أم البواقي.
- عامر، د. طارق عبدالرؤوف. 2015. أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها.

- عبد السلام، صماري، وبن الحبيب، طه. 2022. أثر الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة.
- فاطمة، عبدلي. 2016. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان دراسة البطالة عند خريجي الجامعات. 54-229.
- البنك الدولي: الاستثمار الاجنبي المباشر :
(<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS>)
- البنك الدولي: عدد السكان: (<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.1564.TO>)
- الهيئة العامة للإحصاء: الناتج المحلي الاجمالي :
(<https://database.stats.gov.sa/beta/dashboard/indicator/434>)
- الهيئة العامة للإحصاء: معدلات البطالة: (<https://www.stats.gov.sa/ar/814>)
- نعيمة، ط.د. حمداني وعبد المالك، أ.د. مباني. 2019. أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2017). مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. 2017 خطط التنمية الثامنة والتاسعة والعاشرة. الرياض. المملكة العربية السعودية